مجلة مركز البحوث التربوية جامعة قطر السنة العاشرة العدد التاسع عشر يناير ٢٠٠١ ص ص: ٢٤٥- ٢٥٤

مؤتمر خصخصة التعليم العالي والجامعي
٢٣-٢٥أكتوبر ٢٠٠٠م
كلية التربية - جامعة السلطان قابوس

تميز العقد الأخير من القرن العشرين بتوجه عالمي حثيث نحو خصخصة كثير من الأنشطة الاقتصادية والإعلامية والتربوية ذات المساس المباشر بالحياة اليومية والمصالح الضرورية للإنسان خصوصاً قطاع الخدمات والمرافق العامة .

ويعتبر قطاع التعليم من المجالات المهمة والحساسة بالنسبة لأي أمة حيث تعتبر صناعة الفرد قضية مصيرية لامة تخطط بعناية لمستقبلها وفق رؤية علمية مستقبلية بعيدة المدى خاصة في ظل ما يعيشه العالم من تحولات كبرى في شتى المجالات . ولذلك فأن ضرورة بناء نظام تعليمي عال يقوم على توفير التخصصات الرئيسية والتخصصات الجديدة التي تحتاجها الأمة وتوفير التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها اصبح متطلب ضروري لكل أمة .

وتشير الدلائل في العالم كله إلى أن الحكومات لن تستطيع في المستقبل القريب أن تتحمل عبء التعليم العالي كله فوق عبء التعليم الأساسي للجميع رغم القناعة التامة بأهميته وضرورته للتنمية الشاملة مما يستوجب أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته غير الحكومية جزءاً من مسؤوليات التعليم العالي باعتبارها من الجهات المستفيدة من مخرجات النظام التعليمي والمستثمرة الرئيسية لمعطياته .

وتواجه الدول العربية عامة والدول الخليجية بصفة خاصة تحد كبير يتمثل في زيادة نسبة السكان والإقبال المتزايد على التعليم العالي مع الأخذ

بالاعتبار سياسة ترشيد الإنفاق والحفاظ على جودة التعليم لذلك كان لابد من ضرورة تدخل مؤسسات المجتمع المدني لمشاركة الحكومة في تحمل عبء هذا التحدي عن طريق إنشاء جامعات تعليم خاصة تساعد في تعليم أبناء الأمة مع الجامعات الحكومية التي ينبغي أن تستمر وتتزايد.

أهداف المؤتمر :

وقد تحدد أهداف المؤتمر في الآتي :

١. التعرف إلى فلسفة خصخصة التعليم العالي والجامعي .
٢. إدراك السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بخصخصة التعليم العالي والجامعي .
٣. التعرف إلى الخبرات العربية والأجنبية في مجالات التعليم العالي والجامعي والخاص .
٤. استشراف التوجهات المستقبلية لخصخصة التعليم العالي والجامعي .
٥. التواصل العلمي الفعال بين أعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات العربية المختلفة وإثراء تجاربهم وخبراتهم في مجال البحث في خصخصة التعليم .

محاور المؤتمر :

اشتملت على ستة محاور متنوعة وكانت على النحو الآتي :

المحور الأول :المنظور الفلسفي لخصخصة التعليم العالي والجامعي :

- التعليم العالي والحكومي والأهلي والخاص .
- الأسس الفلسفية لخصخصة التعليم العالي والجامعي الخاص .
- خصخصة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية .
- خصخصة التعليم العالي والجامعي وجودة التعليم .
- التعليم العالي والجامعي الخاص والمشاركة المجتمعية .

المحور الثاني : خصخصة التعليم العالي والجامعي والتنمية الشاملة :

- سياسات واستراتيجيات التعليم العالي والجامعي الخاص والتنمية .
- سياسات القبول في التعليم العالي والجامعي الخاص ومتطلبات سوف العمل.
- خصخصة التعليم العالي والجامعي في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث : إدارة التعليم العالي والجامعي الخاص وتمويله :

- التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم العالي والجامعي الخاص وهياكله التنظيمية .
- آليات التنسيق الإداري بين التعليم العالي والجامعي الخاص والحكومي .
- نظم الاعتماد والمحاسبية في التعليم العالي والجامعي الخاص .
- تمويل التعليم العالي والجامعي الخاص .
- الشراكة بين الجامعات الخاصة والمؤسسات الاقتصادية .
- اختيار وإعداد وتدريب قيادات التعليم العالي والجامعي الخاص .
- اختيار وإعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي والجامعي الخاص.

المحور الرابع : خبرات في خصخصة التعليم العالي والجامعي :

- مؤسسات التعليم العالي والجامعي الخاص الأجنبية في الوطن العربي .
- تجارب الجامعات والتعليم العالي والخاص في دول الخليج والوطن العربي والعالم .
- الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد .

المحور الخامس : خصخصة التعليم العـــالي والجـــامعي والاتجاهـــات التربويـــة الحديثة:

- المنظور النفسي للتعليم العالي والجامعي الخاص .
- مناهج التعليم العالي والجامعي الخاص وسوق العمل .
- مؤسسات التعليم العالي والجامعي الخاص وتوظيف التكنولوجيا الحديثة .
- استراتيجيات التدريس في مؤسسات التعليم العالي والجامعي الخاص .

المحور السادس : التوجهات المستقبلية لخصخصة التعليم العالي والجامعي :

- التوجهات العالمية والعربية لخصخصة التعليم العالي والجامعي .
- الدراسات المستقبلية في برامج التعليم العالي والجامعي الخاص .
- البحث العلمي الجامعي ومؤسسات الإنتاج والخدمات .
- التخصصات الأكاديمية والمهنية المستقبلية .

التوصيات :

فيما يلي استعراض للتوصيات التي خلص بها المؤتمـــر وذلـــك بـــاللغتين العربيـــة والإنجليزية .

أولا : فلسفة التعليم الخاص:

١. تأكيد ضرورة أن يرسخ التعليم العالي الخاص عقيدة الإيمان بـــالله والاخـــوة في الله ، والاخوة في الإنسانية ، وان يبنى قيم العلم ، والحرية المســـؤولة ، والشورى والديموقراطية والوحدة ، والإحسان في العمل ، وينمـــي مشـــاعر العدل والسلام في عقول طلابه .

٢. تأكيد خصخصة التعليم العالي والجامعي لا تعني تحويل الجامعات والكليات الحكومية إلى جامعات خاصة ، ولكنها تعني إنشاء جامعات وكليات خاصة تشارك تعليم أبناء الأمة مع الجامعات الحكومية التي ينبغي أن تستمر وتتزايد .

٣. تأكيد ضرورة ألا تؤثر الجامعات الخاصة سلبا على ديمقراطية التعليم أو تكافؤ الفرص التعليمية ، وألا تتيح للقادرين ماديا فرصاً تعليمية غير متاحة لغير القادرين ماديا ، مع أنهم قادرون أكاديمياً.

٤. تأكيد ضرورة أن يتم التعليم الخاص باللغة العربية ، حيث أن التعليم بلغات أخرى يعطل مفاتيح الفكر والإبداع لدى الطلاب ويغلق أمامهم - بالتالي - باب التفاعل الحي الأصيل في العلوم والثقافة ، ويعرضهم لشتى أنواع النهب التكنولوجي ، والاغتيال الثقافي .

٥. ضرورة أن يتمكن طلاب التعليم العالي الخاص من لغة أجنبية واحدة على الأقل ، استماعا، وتحدثا ، وقراءة ، وكتابة ، فبدون ذلك لن يكون الخريج قادرا على قراءة العالم من حوله ، كما انه لن يكون قادرا على الإسهام في صناعة المستقبل .

٦. ينبغي إفساح المجال لنسب اكبر من الشباب والراشدين للدراسة في التعليم العالي ، والتنقل من التعليم العالي إلى العمل والعكس ، على أساس انه كلما ازداد حجم المتعلمين في التعليم العالي كان ذلك ادعى إلى توافر قوة العمل المرنة ، القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتغيرة ، والسيناريوهات المحتملة في المستقبل.

٧. تأكيد ضرورة توفير نسبة متزايدة من الفرص التعليمية في التعليم العالي الخاص للطلاب الراغبين في الالتحاق به من القادرين أكاديميا وغير قادرين ماديا ، وذلك تحقيقا لنوع من تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع .

ثانياً : التشريعات:

١. ضرورة إشراف الدولة على الجامعات الخاصة ، وتطبيق بعض معايير الأداء الجامعي التي اتفقت عليها الدراسات العربية والأجنبية على هذه الجامعات ، حتى تضمن إنها سوف تقدم تعليماً جيداً يخدم الطلاب والمجتمع ولا تكون مؤسسات لبيع الشهادات لغير القادرين علميا والقادرين مادياً .

٢. ضرورة تيسير التشريعات ، وعدم تغيير معايير الترخيص والاعتماد في فترات متقاربة ، وعدم تضييق الخناق على فتح بعض التخصصات الجديدة التي تحتاجها الجامعات الخاصة ، فذلك ضروري لإتاحة الفرصة للاستقرار والتطور في ذات الوقت.

٣. تشكيل لجنة أو هيئة مشتركة من القياديين في التعليم العالي الحكومي والخاص لدراسة أحوال التعليم العالي ومدى حاجته إلى التعليم الخاص ، ومدى إمكانات الاستثمار فيه ، وتحديد التخصصات الموجودة ، والتخصصات التي تتطلبها التنمية الشاملة المتزايدة ، ووضع خطة لمسارات التعليم العالي الخاص بصورتيه : المستقلة ، والمشتركة مع القطاع الحكومي، وتحديد الأولويات ، والأدوار ، والمهام ، وتيسير عمليات إصدار التشريعات ، وعمليات تحفيز القادمين من القطاع الخاص وتشجيع الشركات الكبرى على المشاركة .

٤. تأكيد دور رابطة الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة في العالم العربي ، وعقد أواصر التعاون ، وتبادل الخبرات ، وتنظيم المؤتمرات المشتركة ، وتنظيم التعاون بينها وبين بعض الجامعات الأجنبية المتميزة.

٥. عدم المغالاة في فرض الرسوم الجامعية ، وإخضاع هـــذا الأمـــر لقواعـــد الاعتدال ، مراعاة لظروف الناس ، وضمانا لحسن مسيرة التطور الإيجـــابي للجامعات الخاصة .

٦. تعميق التعاون العربي بإنشاء قاعدة بيانات عربية ، ومراكز علمية متميزة ، ممولة تمويلا قوميا ، وذات برامج لحشد العلماء ، والاستفادة مـــن علومـــهم وبحوثهم ، وجعلها ركيزة لاتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم وبكل مجـــالات التنمية الاجتماعية الشاملة .

٧. أن يكون التعليم العالي الحكومي والخاص شـــان المجتمـــع كلـــه ، وهمـــه المشترك ، ويتطلب هذا قيام مجالس إدارة - مجلس أمناء- مستقلة رباعيـــة التمثيل ، تضـــم : الدولـــة - وقطـــاع الأعمـــال - والمجتمـــع الأهلـــي - والأكاديميين.

٨. إنشاء مؤسسات للاعتماد الأكاديمي على المستويين : المحلـــي والعربـــي ، بحيث تكون مستقلة إداريا وأكاديميا ، مع الاعتماد على دعم وإشراف وزارة التعليم العالي : والهيئات الأكاديمية المخولة بذلك .فمن شان ذلك أن يرتقـــي بجودة التعلم العالي الخاص والحكومي ، ويضمـــن الوضـــوح والشـــفافية ، ويوفر معايير مقننة للأداء والتقويم.

ثالثاً : البنى والأشكال والنماذج :

١. ضرورة تنويع البنى والأشكال في التعليم العالي الخاص ، والاستثمار فيـــها لحساب التعليم وليس على حسابه ، والربط بين مؤسسات الإنتاج ومؤسســلت التعليم العالي في التعليم والتدريب والبحث العلمي .

٢. تأكيد ضرورة أن يقدم التعليم العالي الخاص فرصا جديدة وأنماطا وأشكالا جديدة من العليم العالي ، ليست بديلة لتلك الموجودة في التعليم العالي الحكومي ، وإنما رديفة لها، ومتكاملة معها .

٣. تشجيع إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة ، والمفتوحة ، التي تعتمد على استراتيجيات التعليم من بعد ، والتعليم المستمر، والتدريب على راس العمل، والتي تعطى للدارسين قدرا كافيا من الحرية لاختيار الزمان والمكان والتخصص في الدراسة.

٤. تشجيع إنشاء الجامعات العربية المفتوحة ، والإسهام فيها من كافة الأقطار العربية ، وتفعيل الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة والأفراد وتمويلها ودعمها ، وتطويرها.

٥. في عصر ما بعد الحداثة ينبغي أن يكون التعليم العالي - جامعات وكليات ومعاهد - متنوعا ، وذا بنيات مركبة ، متعددة الصيغ ، حتى يكون قادرا على تقديم خدمات لمختلف أنواع الرجال والنساء ، والشباب والشيوخ ، والأغنياء والفقراء ، قادرا على تلبية مدى عريض من الميول والاستعدادات، والحاجات الشخصية ، والطموحات ، والدوافع المتزايدة في ثقافة شديدة التعقيد والتنويع .

رابعا : الإدارة :

١. الأخذ بوسائل التقانات الحديثة ، وتوفيرها بشكل مناسب للعاملين والطلبة في هذه الجامعات ، وعلى الأخص ، استخدام الحاسوب في النواحي العلمية والتقانية والإدارية، وتأمين خدمات الإنترنت ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه العموم. .

٢. إيجاد التوازن بين الدعم المالي الحكومي وبين حرية مؤسسات التعليم العالي الحكومي أو الخاص واستقلالها لتحقيق الأهداف القويمة .

٣. تشجيع إنشاء الجامعات والكليات الوطنية الخاصة ، ووضع ضوابط واضحة للمشاركة الأجنبية في التعليم العالي ..

٤. عدم المغالاة في تدخل أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة ، في الأمور الأكاديمية والإدارية .

٥. ضرورة تطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية في التعليم العالي الخاص ، وذلك بالابتعاث ، وتوفير ضمانات الأمن والاستقرار والحوافز التي توفرها الجامعات الحكومية للكوادر العاملة بها .

خامسا : التمويل :

١. ضرورة أن تتحمل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته غير الحكومية نصيبا متزايدا من مسؤوليات تمويل التعليم العالي .

٢. ضرورة أن تخصص الحكومة منحا سنوية للجامعات الخاصة المتميزة ، وتشجيع الأوقاف الخيرية على التبرع والوقف لحساب الجامعات والكليات ، وبعض التخصصات والبعثات التي ترى أن لها أهمية خاصة .

٣. إشراك بعض وزارات الدولة وهيئات القطاعين العام والخاص في القيام بمهمات التعليم العالي ، عن طريق تقديم برامج لحسابها في مؤسسات التعليم العالي الحكومية أو الخاصة ، على أن تقوم هي بالإنفاق عليها .

٤. إنشاء مراكز التعليم المستمر وخدمة المجتمع الملحقة بالجامعات الوطنية : الحكومية أو الخاصة.

٥. إنشاء صندوق وطني لتمويل التعليم العالي في كل قطر عربي ، وصندوق آخر مشترك يكون رأسماله عن طريق إسهام الدول العربية وجميع الجهات المعنية بالتعليم العالي والمستفيدة منه .

٦. رفع التمويل سواء كان حكوميا أو خاصا للتعليم العالي الحكومي أو الخاص، على أساس أن البرامج هي الوحدات الأساسية للتمويل وليست المؤسسات في حد ذاتها .

٧. ضبط هامش الربح في التعليم العالي الخاص ، وتشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي غير الهادفة للربح .

٨. تأكيد دعم البحوث العلمية : (الأساسية والتطبيقية من قبل الدولة والقطاعات المجتمعية الأخرى)